من كتاب (النجم الثاقب) للمحدّث الطبرسي

أعمال لرؤية المعصوم أو الميت في المنام

إعداد: «شعائر»

في سياق كلامه عن الأعمال والآداب التي قد يتمكّن الإنسان ببركتها من أن يصل لشرف اللّقاء بالإمام الحجّة صلوات الله عليه، ذكر المحدّث الفقيه الشيخ حسين النوري الطبرسي في الجزء الثاني من (النجم الثاقب) أعمالاً خاصّة «لأجل الحاجة المذكورة، سواء كانت مختصّة بإمام الزمان عليه السلام أو لباقي الأئمّة، بل الأنبياء عليهم السلام..».

هذا المقال يتضمّن عملين اثنين من الأعمال المشار إليها، رواهما المحدّث الطبرسيّ عن الجنّة الواقية/ (المصباح) للشيخ الكفعمي، وعن (الاختصاص) للشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

١- قال الشّيخ إبراهيم الكفعمي في (الجنّة الواقية): «.. رأيت في بعض كُتب أصحابنا أنّه مَنْ أراد رؤية أحدٍ من الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، أو الناس، أو الوالدَين في نومه، فليقرأ (الشّمس)، و(الليل)، و(القدر)، و(الجحد = الكافرون)، و(الإخلاص)، و(المعوّذتين)، ثمّ يقرأ (الإخلاص) مئةَ مرّة، ويصلّي على النّبيّ وآله مئةً، وينام على الجانب الأيمن على وضوئه، فإنّه يرى مَن يريده إن شاء الله، ويكلّمهم بما يريد من سؤالٍ وجواب.

ورأيت في نسخة أخرى هذا بعينه، غير أنّه يفعل ذلك سبعَ ليالٍ بعد (هذا الدعاء..):

(اللّهُمَّ أَنْتَ الحَيُّ الَّذي لا يُوصَفُ وَالإيمانُ يُعْرَفُ مِنْهُ، مِنْكَ بَدَأَتِ الأَشْياءُ وَإِلَيْكَ تَعُودُ، فَمَا أَقْبَلَ مِنْها كُنْتَ مَلْجَأَهُ وَمَنْجَاهُ، وَما أَدْبَرَ مِنْها لَمْ يَكُنْ لَهُ مَلْجَأٌ وَلا مَنْجا مِنْكَ إِلاّ إِلَيْكَ، فَأَسْأَلُكَ بِلا إِلهَ إِلاّ أَنْتَ، وَأَسْأَلُكَ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ، وَبِحَقِّ حَبيبِكَ مُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَيِّدَ النَبِيّينَ، وَبِحَقِّ عَلِيٍّ خَيْرِ الوَصِيّينَ، وَبِحَقِّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةِ نِساءِ العَالَمِينَ، وَبِحَقِّ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ اللَّذَينِ جَعَلْتَهُما سَيِّدَيْ شَبابِ أَهْلِ الجَنَّةِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعينَ السَّلامُ، أَنْ تُصَلِّيَ عَلى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَريَني مَيِّتي فِي الحَالِ الَّتي هُوَ فِيهَا)».

* ولا يخفى أنّ هذا الدعاء رواه السيّد عليّ بن طاوس في كتاب (فلاح السائل) بإسناده إلى بعض الأئمّة عليهم السلام، قال:

«إذا أردتَ أن ترى قتيلاً، فبِتْ على طُهر، واضطجع على يمينك، وسبّح تسبيح فاطمة عليها السلام، ثمّ قل: **(اللّهُمَّ أَنْتَ الحَيُّ الَّذي لا يُوصَفُ...)** إلخ».

* وقال الشّيخ الطوسي في (مصباحه):

«ومن أراد رؤية ميّتٍ في منامه فليقل: **اللّهُمَّ أَنْتَ الحَيُّ الَّذي لا يُوصَفُ** [إلى آخر الدعاء المتقدّم] فإنّك تراه إن شاء اللهُ تعالى».

ومقتضى عموم صدر الخبر، فإنّ الدعاء يُقرأ لرؤية كلّ ميّت حتّى الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، حيّاً أو ميّتاً، فعلى مَنْ يقرأ هذه النّسخة أن يبدل آخر الدعاء بما يناسب مقام الإمام الحيّ والنبيّ الحيّ، بل الظاهر أن يغيّر فيه سواء كان النبيّ أو الإمام حيّاً أو ميتاً، ويؤيّده ما في كتاب (تسهيل الدواء) أنّه قال بعد ذكر الدعاء المتقدّم:

«وذكر مشايخنا رضوان الله عليهم أنّ من أراد أن يرى أحداً من الأنبياء أو أئمّة الهدى صلوات الله عليهم، فليقرأ الدعاء المذكور، إلى قوله: **أن تصلّي على محمّدٍ وآل محمّدٍ**، ثمّ يقول: أن تُريَني فلاناً، ويقرأ بعده سورة (الشمس)، و(الليل)، و(القدر)، و(الجحد)، و(الإخلاص) و(المعوذتين)، ثمّ يقرأ مائة مرّة سورة (التّوحيد)، فكلّ مَن أراده يراه ويسأله ما أراده، ويُجيبه إن شاء الله تعالى».

***

٢- روى الشيخ المفيد رحمه الله في (الاختصاص) عن أبي المغرا، عن الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: «سمعتُه يقول: **مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللهِ حَاجَةٌ، وأَرَادَ أَنْ يَرانَا، وَأَنْ يَعْرِفَ مَوْضِعَهُ مِنَ الله، فَلْيَغْتَسِلْ ثَلاثَ لَيَالٍ يُنَاجِي بِنَا، فَإِنَّهُ يَرَانَا، ويُغْفَرُ لَهُ بِنَا، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَوْضِعُه**».

وإنّ هذا الغسل المذكور في هذا الخبر هو من الأغسال المستحبّة التي ذكرها الفقهاء رضوان الله عليهم، كما ذكره العلّامة الطباطبائي بحر العلوم، رحمه الله، في (منظومته) في ضمن غايات الغسل:

ورُؤيَة الإمامِ في المَنامِ لِدَرْكِ مَا يقصدُ مِنْ مَرَامِ

والظاهر بل المقطوع به أنّ نظر السيّد إلى هذا الخبر كما صرّح به صاحب (المواهب) وغيره. ولكنّ المحقّق الجليل والعالم النبيل جناب الآقا الآخوند الملا زين العابدين الكلبايكاني رحمه الله، قال في (شرح المنظومة) بعد أن ذكر البيت المذكور: «يدلّ عليه الحديث النبويّ المرويّ في (الإقبال) في أعمال النصف من شعبان، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، قال: (**مَنْ تَطَهَّرَ لَيلَةَ النّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَأَحْسَنَ الطُّهْرَ**.. إلى أن يقول صلّى الله عليه وآله: **ثُمَّ إِنْ سَأَلَ أَنْ يَرانِي مِنْ لَيْلَتِهِ رَآنِي**).

وإنْ كان ظاهر هذا الخبر أنّه مختَصٌّ به صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولكنّه يجري في باقي الأئمّة عليهم السلام، لِما في بعض الأخبار أنّ منزلتهم عليهم السّلام، بمنزلته صلّى الله عليه وآله وسلّم، فيجري بحقّهم ما يجري بحقّه».

وهذا كلامٌ متين، فإنّ عمومات المنزلة تفي فتشمل هذه الموارد. أما أنّ هذا الخبر ليس هو مراد السيّد رحمه الله بهذا البيت ليتكلّف بدخول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في موارده، ولو أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، إمامٌ أيضاً حقيقةً، ولكنّه غير متعارف في ألْسِنة الفقهاء والمحدّثين بل جميع المتشرّعين، إطلاقُه عليه، صلّى الله عليه وآله وسلّم، وبناءً على عموم المنزلة الذي ذكره فلا يُستبعَد ذلك.

عن الإمام الكاظم عليه السلام: «مَن كانَت له إلى الله حاجَة، وأراد أن يَرانا، وأن يعرفَ مَوضِعَه من الله، فليَغتسل ثلاثَ ليالٍ يُناجي بنا، فإنّه يَرانا، ويُغفَر له بنا، ولا يَخفى عليه موضعُه»

السياسة النفطية السعودية ركيزة الأمن القومي الأميركي

كيف تهبط أسعار البترول؟

د. عبد الحي زلّوم*

سألني الكثير من الأصدقاء أن أعلّق على تدهور أسعار النفط، لا سيّما أنّني قضيت أكثر من نصف قرن في عالمها العربي والدولي مستشاراً. كان سبب تردّدي هو تشعُّب الموضوع وصعوبة اختزاله في مقال جريدة، لكنّني أخيراً قررتُ أن أحاول وأختصر.

فلنبدأ أولاً بمَن الذي يقرّر أسعار النفط؟

بعض الهواة أو المُغرضين أو الجهلة يذهبون شرقاً وغرباً في تفسيراتهم، والجواب بسيط: إنّها الولايات المتّحدة الأميركية فقط لا غير!

حتّى سنة ١٩٧٠م كانت الولايات المتّحدة مُصدّرةً للنفط، وأصبح إنتاجها يساوي استهلاكها فقط في تلك السنة. كانت تحافظ على فائض في مقدرة إنتاجها بحدود ثلاثة ملايين برميل يومياً، تزيد الإنتاج متى أرادت تخفيض السعر، وتخفّض الإنتاج عندما كانت تريد رفع السعر.

فقدت هذه الميزة عندما أصبحت مستوردة للنفط، من العام ١٩٧٠م إلى يومنا هذا. وأُعطي هذا الدور المرجِّح - كما يُسمّى - إلى السعودية. (تُنسِّق) الولايات المتّحدة مع السعودية للسيطرة على أسعار النفط. وعن هذا الدور، قال أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي الأسبق مفتخراً: «لتدمير دول أوبك الأخرى، يكفي أن نرفع إنتاجنا إلى أقصى طاقته، ولتدمير الدول المستهلكة يكفي أن نخفّض معدّلات إنتاجنا»!

ولكن يا ترى من يملك القرار الحقيقي لاستعمال «قوة التدمير» هذه؟ الجواب واضح كما جاء في دراسة مادة (الحالة ٠٩٦-٣٨٣-٩) في «كلية الدراسات العليا للإدارة» في «جامعة هارفارد» التي تقول: «السيطرة على سعر النفط وكمّية إنتاجه هما من ركائز الأمن القومي الأميركي».

إذاً، كمّية الإنتاج والسعر من ركائز الأمن القومي الأميركي، ومن البديهي أنّ الولايات المتّحدة لا تجيّره إلى أحد، وأنّ قرارَي السعر، وكمّية الانتاج، هما أميركيان ١٠٠٪.

للدلالة على أنّ الولايات المتّحدة تخطّط سرّاً لخفض الأسعار لتحفيز اقتصادها نورد المثال التالي:

في دراسة «سرّية جدّاً» لوزارة الطاقة الأميركية وجّهتها إلى وزارة الخارجية في ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٤م جاء فيها: «سياستنا يجب أن تنحو نحو هبوط أسعار النفط ٣٠٪ إلى ٤٠٪، وذلك لمعافاة الاقتصاد الأميركي».

وفي برقيّة عاجلة من وزارة الخارجية إلى سفارتها في لندن مشفّرة سرّي جداً، جاء فيها: « إنّ وزير الخارجية مهتم جداً بدراسة سريعة عن تأثير هبوط كبير في أسعار البترول». كان ذلك في البرقية رقم ٠٨١٧١٥ المرسلة في شهر آذار ١٩٨٥م.

هبطت الأسعار من معدّل ٢٦ دولاراً للبرميل في شتاء ١٩٨٥م إلى أقلّ من ١٠ دولارات للبرميل في ١٩٨٦م. تماماً كاليوم، كان هذا التخفيض لتحفيز الاقتصاد الأميركي ولإنهاك الاتحاد السوفياتي، الذي كان يحارب في أفغانستان.

ولكن لماذا تقوم هذه الدولة أو تلك المصدّرة للنفط – مثل السعودية - بفعلٍ يتنافى مع مصالحها؟

سأل أحد طلبة «كلية البترول السعودية» في الظهران، وزير بترول المملكة العربية السعودية أحمد زكي اليماني في كانون الثاني ١٩٨١م السؤال التالي: «المواطن السعودي الذي ينظر إلى السياسة النفطية الحالية، سيجد بأنّ المملكة تنتج أكثر ممّا يحتاجه اقتصادها، وتبيع نفطها بأسعار أقل من المعدلات الجارية، بل أقل من الأسعار التي تبيع بها دول الخليج الأخرى. ومع ذلك فإنّ هذه التضحية تقابل بهجمات معادية من قبل الصحافة ووسائل الإعلام، بل وحتى من مسؤولين حكوميّين كبار في الدول الغربية. ألا تعتقد بأنّه حان الوقت لأن نتوقف عن التضحية بأنفسنا في سبيل إرضاء مستهلكي النفط؟».

الجواب الذي لم يسمعه السائل هو: السبب وراء ذلك هو أنّ هذه الدول تريد الحفاظ على أنظمتها. فالولايات المتّحدة تجلس فوق حقول النفط! فالقرار - إذاً - ليس قرار هذه الدول، لأنّها لو خفّضت الإنتاج اليوم إلى ثلاثة ملايين برميل فقط بدل عشرة

---

* باحث فلسطيني ومستشار دولي لشؤون البترول، والمقال منقول عن الموقع الإلكتروني «ساحة التحرير»

ملايين، لارتفع السعر إلى ١٢٠ دولاراً، ولكان الدخل يعادل ما تحصل عليه اليوم بإنتاج عشرة ملايين برميل.

مَن الرابح ومَن الخاسر في هذه المعمعة؟

الرابح الأكبر هي الولايات المتحدة، والخاسر الأكبر هي الدول المنتجة للنفط، خصوصاً الدول العربية في الخليج. ولندع الأرقام تتكلّم:

تمثل إيرادات النفط ٩٠٪ من صادرات السعودية، ٨٠٪ من دخل ميزانيتها، وهي الأكثر تأثّراً من الدول الأخرى. اعتماد نيجيريا من دخلها على النفط ٧٥٪، روسيا ٥٠٪، إيران ٤٧٪، فنزويلا ٤٠٪.

هبوط السعر من ١٢٠ إلى ٣٠ دولاراً يعني هبوط ٩٠ دولاراً من سعر البرميل. تستورد الولايات المتحدة حوالي سبعة ملايين برميل يومياً، أي توفّر ٦٣٠ مليون دولار باليوم، أو حوالي ٢٣٠ مليار دولار بالسنة. أضف إلى ذلك تحفيز الاقتصاد الأميركي بفرق السعر للإنتاج المحلي حوالي ٣٦٠ مليار دولار بالسنة. وهذا التوفير يذهب إلى جيب الشعب الأميركي؛ فقد هبطت أسعار البنزين والوقود والكهرباء في نفس الوقت الذي ارتفعت هذه الأسعار في الدول النفطية المنتجة!!!

لو كان إنتاج دول مجلس التعاون سبعة عشر مليون برميل في اليوم، فالخسارة اليومية هي حوالي ١,٥٣ مليار يومياً!!!

زلزلة الاقتصاد العالمي

إنّ الهبوط المفاجئ، وبالطريقة التي حصلت، هي زلزال اقتصادي وسياسي من العيار الثقيل، والذي سيكون له عواقب عالميّة، خصوصاً في البلدان المنتجة للنفط.

حتى حزيران ٢٠١٤م، كان النفط يباع بـ ١١٥$ للبرميل. كان الافتراض السائد أنّ السعر سيبقى أعلى من ١٠٠ دولار ويزداد ببطء في المستقبل. بناءً على هذا الافتراض، صرفت شركات الطاقة مئات ملايين الدولارات في عمليات الاستكشاف والحفر في أعالي البحار، واستخراج الزيت الرملي في كندا، والزيت الصخري في الولايات المتحدة، والزيت الثقيل في فنزويلا، علماً أنّ أكثر هذا النوع من الإنتاج كلفته لا تقلّ عن ٥٠$ للبرميل.

واليوم هبط السعر عن ٣٠$ للبرميل، أي اليوم السعر قد هبط حوالي ٧٥٪ عن سعر حزيران ٢٠١٤م، ما يجعل ما يسمّى بالإنتاج غير التقليدي المذكور أعلاه، بدون جدوى اقتصادية، كما سيتمّ توقيف الإنتاج بواسطة البرامج المساعدة للإنتاج، ممّا يسمّى الطرق الثانوية والثلاثية.

هناك سببان أساسيّان دفعا بالولايات المتحدة إلى زلزلة الاقتصاد العالمي عبر التلاعب بأسعار النفط، وهما:

١- هبوط الأسعار بهذا الشكل الدراماتيكي يهدف إلى «زلزلة» اقتصاد أعداء الولايات المتحدة، وهم روسيا وفنزويلا وإيران، لكنّ البلد المستهدف أساساً هو الاقتصاد الروسي، وبالتالي ما ينتج عنه من زلزال سياسي.

٢- الاقتصاد العالمي والأميركي لم يُشْفَ لتاريخه من الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨م ونتائجها،

ما يجري الآن هو حرب عالمية اقتصاديّة بكل معنى الكلمة بين الولايات المتحدة ووكلائها وأتباعها، وبين روسيا وإيران ودول البركس

بعد تخفيض سعر البترول هبطت أسعار المشتقّات النفطية في الدول المستهلكة، وارتفعت في الدول المنتجة!

تبلغ أرباح الولايات المتحدة، جراء هبوط سعر برميل البترول، ٢٣٠ مليار دولار سنوياً

وهناك تباطؤ اقتصادي في أوروبا وحتّى في الصين، وهبوط الأسعار يساعد على تحفيز تلك الاقتصادات، والخاسر الأكبر هنا هي الدول المنتجة.

كانت نتيجة تدهور الأسعار أن خسر حزب شافيز الانتخابات في ٦/ ١٢/ ٢٠١٥م، ووصل إلى السلطة معارضوه الذين صرّحوا بنيّتهم شطب إصلاحات شافيز.

كان التقدير أن يُحدث زلزال السعر الشيءَ نفسه في روسيا. تمّ اختيار سعر ٥٠$ في البداية باعتبار أنّ أكثر انواع الإنتاج غير التقليدي (زيت صخري، زيت رملي، زيت ثقيل، أعالي البحار) يمكن له البقاء والاستمرار على ذلك السعر.

المفاجأة كانت بصمود الاقتصاد الروسي وتكيّفه مع ذلك الزلزال بعد انهيار الروبل. وما زاد الطين بلّة العقوبات المفروضة على روسيا بعد أزمة أوكرانيا، التي أوقفت إمكانية اللجوء المؤقّت للشبكة المالية العالمية. تمّ اختيار توقيت ضربة عملة الروبل الروسية في كانون الأول ٢٠١٤م، حيث كان على روسيا دَيْنٌ خارجي ذلك الشهر ٧٠ مليار دولاراً، وحوالي ٤٠ مليار دولاراً في الشهر الذي يليه. تصرّف «البنك المركزي الروسي» بشكلٍ استوعب الضربة التي كان يتوقّع أن تكون الضربة القاضية، وتكيّف الاقتصاد الروسي إلى حدٍّ كبير وبأقلّ الخسائر الممكنة.

المحافظون الجدد الذين يديرون العالم عبر أذرع الولايات المتحدة العسكرية والمخابراتية، أصيبوا بصدمة صمود روسيا وكان عليهم استئناف حربهم تلك. قامت المؤسّسات الأميركية الحكومية والخاصّة بدراسة الخطوة اللازمة لتركيع روسيا، في دراسة أجرتها (مؤسسة Bloomberg) كانت النتيجة أنّ خمسة عشر خبيراً من أصل ٢٧ تمّ سؤالهم عن سعر النفط الذي سيزلزل الاقتصاد الروسي، فكانت إجابتهم أنّ سعر «الزلزال» هو ٣٠$ للبرميل، وأنّ روسيا غير مستعدّة ولا مؤهّلة لاحتمال هذه الصدمة الثانية! اعتقد هؤلاء أنّ هذا السعر سوف يهزّ النظام المالي والمصرفي، وسوف يعرّض الروبل إلى هبوطٍ حادّ آخر. وهكذا قرّرت أميركا هبوط الأسعار إلى ٣٠ دولاراً.

صرّح وزير المالية الروسي في ٢٥/ ١١/ ٢٠١٥م، أنّ روسيا تأقلمت مع هبوط الأسعار، وأنّ هبوطاً حتى ٤٠$ لن يؤثّر كثيراً على روسيا. وقام «البنك المركزي الروسي» بدراسة نتائج سعر أقلّ من ٤٠$ للبرميل، فخرج بنتيجة أنّ الاقتصاد الروسي سوف يتقلّص بمقدار ٣٪ وأنّ أسعار السلع ستزيد حوالي ٧٪.

مثلما تمّ تدمير الإتحاد السوفيتي بهبوط أسعار النفط إلى أقل من عشرة دولارات، وحرب ثقيلة في أفغانستان، يأمل القابضون على السلطة في العالم الرأسمالي إعادة التاريخ مرّة ثانية لسقوط نظام بوتين عن طريق ضرب الاقتصاد الروسي، وحروب استنزاف أينما أمكن.

قبل أن أبدي وجهة نظري، أنقل ما تنبّأته وكالة الطاقة الدولية (IEA) بخصوص سعر برميل النفط، وأنه سيتراوح ما بين ٥٠$ إلى ٦٠ $ من الآن وحتّى سنة ٢٠٢٠م، ويصل الى ٨٥$ بحلول سنة ٢٠٤٠م. أعتقد أنّ هذه النبوءة مُسيّسَة.

من الناحية الفنية فقط سأورد استقرائي لموضوع الأسعار، علماً أنّ الموضوع تتداخله السياسة بقوة. فلو تمّ تغيير سياسة الولايات المتحدة والدول العربية المنتجة للنفط لخفض الإنتاج، فسترتفع الأسعار بأسرع ممّا أذكر من الناحية الفنية فقط.

كان إنتاج الولايات المتحدة من النفط في شهر كانون الثاني ٢٠١٠م هو ٥,٥ مليون برميل باليوم، وأصبح ٩,٦ مليون برميل باليوم في تموز ٢٠١٥م، وكلّ هذه الزيادة جاءت من الزيت الصخري الذي لا يمكن إنتاجه على أسعار ٣٠$. فإذا خرج من السوق حوالي ٤ مليون برميل أميركي باليوم، ومليون آخر من الآبار المنتجة بالمساعدة الثانوية والثلاثية، سيرجع الإنتاج الأميركي إلى أقلّ ممّا كان عليه سنة ٢٠١٠م، وهذا سيرفع الأسعار رغم أنف الولايات المتحدة، خصوصاً لو أضفنا إلى ذلك هبوط إنتاج نفط الزيت الرملي من كندا، أضف إلى ذلك هبوط الآبار المنتجة بما يسمّى (depletion rate) بحدود ٣٪، أي هبوط إنتاج بـــثلاثة ملايين برميل. الاحتمال الأكبر أنّ مجموع هذه الانخفاضات ستمسح الفائض في المخزون العالمي خلال سنة، لترتفع الأسعار إلى ٥٠-٦٠ دولار. أصحاب قطاع إنتاج النفط غير التقليدي الأميركي يألمون، وكذلك اقتصاد روسيا بأكمله في لعبة عضّ الأصابع، ومَن سيصرخ أولاً.

ما يجري الآن هو حرب عالمية بكلّ معنى الكلمة بين الولايات المتحدة ووكلائها وأتباعها، وبين روسيا ودول البركس عموماً. والرأسمالية المتوحّشة التي لم تجد حرجاً لشنّ حرب عالمية ثانية كان حصادها مقتل خمسين مليون إنسان وتدمير بلدان بأكملها، ها هي اليوم تدير حرباً عالمية أخرى – حرب طحن عظام – ليخرج منها العالم بشكلٍ مختلف عن الشكل الذي بدا به. الشعب العربي يدفع فواتير هذه الحروب من بترودولارات ومن بشر ومن حجر، ونحن مسرح رئيسي من مسارح هذه الحرب.